

The Impact of Al-Kisā'ī's Grammatical Opinions (d. 189 AH) on Al-Qaysī's Qur'anic Exegesis Al-Hidāyah ilā Bulūgh al-Nihāyah (d. 437 AH)

Khamis Muhammad Ramadan Amer ^{1*}, Ahmed Bashir Abu Sarwil ²

¹ Department of Linguistics (Syntax and Morphology Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya

² Department of Linguistics (Syntax and Morphology) Faculty of Education, Zaltan Sabratha University, Libya

*Email: Kameesamr5@gmail.com

أثر آراء الكسائي النحوية (189هـ) في تفسير الهداية للقيسي (ت:437هـ)

خاميس محمد رمضان عامر ^{1*}، أحمد بشير أبو سرويل ²

¹ قسم اللغويات (النحو والصرف) - الهيئة الليبية للبحوث العلمية، طرابلس، ليبيا.

² قسم اللغويات (النحو والصرف) - كلية التربية، زلطن، جامعة صبراتة، ليبيا.

Received: 15-12-2025	Accepted: 01-02-2026	Published: 18-02-2026
		
<p>Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).</p>		

Abstract

This study examines the influence of the grammatical opinions of the scholar al-Kisā'ī (d. 189 AH) on the Qur'anic exegesis Al-Hidāyah ilā Bulūgh al-Nihāyah by Makki al-Qaysī (d. 437 AH). It investigates the grammatical views transmitted by al-Qaysī from al-Kisā'ī, evaluates whether he adopted or opposed them, and assesses the accuracy of their transmission. The research adopts a descriptive analytical approach, analyzing selected grammatical issues presented in the exegesis and classifying them into cases of agreement and disagreement, while discussing the positions of both the Basran and Kufan grammatical schools.

The findings reveal a significant impact of al-Kisā'ī on al-Qaysī's interpretation, either through direct adoption of his views or through critical engagement with them. The study also highlights the importance of works on Qur'anic meanings and exegesis in preserving Kufan grammatical heritage, especially given the loss of many original sources. Furthermore, it confirms al-Kisā'ī's prominent scholarly status in Arabic grammar and Qur'anic recitation and underscores how scholarly disagreement enriched linguistic scholarship while maintaining academic fairness.

Keywords: Al-Kisā'ī's grammatical opinions, Makki al-Qaysī, Al-Hidāyah ilā Bulūgh al-Nihāyah, Arabic grammar, Kufan school, linguistic exegesis, Qur'anic readings.

المخلص

يتناول هذا البحث أثر آراء الإمام الكسائي النحوية في تفسير الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب القيسي، من خلال تتبع الأقوال النحوية التي نقلها القيسي عن الكسائي، وبيان مدى موافقته لها أو مخالفته، ومدى دقة نقلها في تفسيره. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل مجموعة من المسائل النحوية الواردة في التفسير، وتصنيفها إلى آراء وافق فيها القيسي الكسائي وأخرى خالفه فيها، مع مناقشة مواقف النحاة من المدرستين البصرية والكوفية.

وأظهرت النتائج أن للكسائي تأثيراً واضحاً في تفسير القيسي، سواء من خلال تبني بعض آرائه أو مناقشتها وترجيح غيرها، كما بين البحث أهمية كتب التفسير والمعاني في حفظ التراث النحوي الكوفي، خاصة مع فقدان كثير من مصادره الأصلية. كما أكد على مكانة الكسائي العلمية في اللغة والقراءات، ودور الخلاف النحوي بين المدرستين في إثراء الدراسات اللغوية دون أن ينال من موضوعية العلماء وإنصافهم.

الكلمات المفتاحية: آراء الكسائي النحوية، مكي القيسي، الهداية إلى بلوغ النهاية، النحو العربي، المدرسة الكوفية، التفسير اللغوي، القراءات القرآنية.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فَتُعَدُّ اللغة العربية من أعظم مقومات الهوية الحضارية للأمة الإسلامية، وقد شرفها الله تعالى بأن جعلها لغة القرآن الكريم، فارتبطت بها علوم الدين ارتباطاً وثيقاً، وكان علم النحو في مقدمة العلوم التي نشأت لخدمة كتاب الله تعالى، وصون ألفاظه من اللحن، والكشف عن دلالاته ومعانيه الدقيقة. وقد أسهم علماء العربية منذ القرون الأولى في وضع الأسس النظرية والتطبيقية لهذا العلم، فظهرت مدارس نحوية متعددة، كان أبرزها مدرستا البصرة والكوفة، اللتان شكلتا معاً تراثاً لغوياً ثرياً أسهم في بناء الفكر اللغوي العربي.

ويُعدُّ الإمام الكسائي (ت 189هـ) أحد أعلام المدرسة الكوفية وأبرز روادها، إذ جمع بين علوم اللغة والنحو والقراءات، فكان إماماً في العربية وواحدًا من القراء السبعة، وقد ترك آراءً نحوية وتفسيرية مؤثرة ظهرت في كثير من مؤلفات من جاء بعده. ومن هؤلاء العلماء مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، صاحب كتاب الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه، الذي يُعد من الكتب المهمة في التفسير اللغوي والقرآني، وقد أكثر فيه من نقل أقوال النحاة، ولا سيما آراء الكسائي.

وتتبع أهمية دراسة أثر آراء الكسائي في تفسير القيسي من كونها تكشف عن طبيعة التفاعل العلمي بين مدارس النحو، وتبرز مدى حضور التراث الكوفي في كتب التفسير، كما تسهم في توثيق كثير من الآراء النحوية التي فُقدت مصادرها الأصلية وبقيت ماثرة في كتب التفسير والمعاني. كما أن هذه الدراسة تساعد على فهم منهج القيسي في التعامل مع الأقوال النحوية من حيث النقل والترجيح والمناقشة.

ومن هذا المنطلق يأتي هذا البحث ليتناول أثر آراء الكسائي النحوية في تفسير الهداية إلى بلوغ النهاية، من خلال تتبع المواضع التي نقل فيها القيسي آراءه، وبيان ما وافقه فيه وما خالفه، وتحليل ذلك في ضوء آراء

النحاة من المدرستين البصرية والكوفية، بما يسهم في إبراز القيمة العلمية لكلا العالمين، وإظهار دور الخلاف النحوي في إثراء الدراسات اللغوية والقرآنية.

التمهيد التعريف بالإمام الكسائي

هو علي بن حمزة بن عبد الله بن يهمن بن فيروز، مولى بني أسد، أبو الحسن، الأسدي، الكوفي، الكسائي، كنيته أبو الحسن ولقب بالكسائي؛ لأنه أكرم في كساء، وقيل أنه في أيام قراءته على شيخه كان يلتف في كساء فلقب بالكسائي.

ولد في باحْمَشَا إحدى قرى الكوفة سنة عشرين ومائة تقريباً وجاء الكوفة وهو غلام ونشأ فيها وتلمذ على يد شيخه حمزة بن حبيب الزيات، ثم استقر به المقام في بغداد، وقرأ النحو في الكبر، وخرج إلى البصرة، وجالس الخليل و تنتقل الكسائي في البادية، وخرج إلى أرض الحجاز فأنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب. وكان إماماً زمانه في اللغة والنحو وأحد القراء السبعة⁽¹⁾.

فهو أسدي من موالى بني أسد كوفي لأن نشأته كانت في الكوفة وكان قارئها ونحوها الإمام، المقرئ، شيخ القراءة فهو أحد الأئمة القراء السبعة، وشيخ العربية في زمانه؛ لأنه أحد أبرز أعلام النحو في الكوفة بل إن البعض ينسب إليه تأسيس مدرسة الكوفة في النحو، قال عنه الذهبي: الإمام، شيخ القراءة والعربية، له تصانيف، منها «معاني القرآن» و «المصادر» و «الحروف» و «القرآت» و «نوادير» ومختصر في «النحو» و «المتشابه في القرآن»⁽²⁾.

وقد كان الإمام الكسائي من علماء عصره جمع العلوم المختلفة، وأخذ من كل علم منها بطرف، ويرع نحوياً لغوياً، وإماماً في القراءات فهو من القراء السبعة، ولذلك نرى أساتذته بين قارئ، ومحدث، ونحوي، ولغوي⁽³⁾.

وكان من العلماء الذين أخذ عنهم اللغة الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170هـ)، ومعاذ الهراء (ت: 187هـ)، وأبي جعفر الرؤاسي (ت: 187هـ)، إضافة إلى رحلته في سماع اللغة من عرب البادية والتي قيل إنه أكمل خمس عشرة قنينة حبراً في كتابته، وقد كانت وفاته ببلدة الري عام 189هـ⁽⁴⁾.

قال عنه أبو بكر الأنباري (ت: 328هـ): (اجتمعت للكسائي أمور لم تجتمع لغيره، فكان واحد الناس في القرآن، ... وكان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم في الغريب)⁽⁵⁾، ومده ابن مجاهد (ت: 324هـ) بأنه كان إمام الناس في القراءة في عصره⁽⁶⁾.

وأنتى عليه الشافعي (ت: 204هـ) في النحو فقال: (من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي)⁽⁷⁾.

التعريف بكتاب الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه:

أشار القيسي (ت: 437هـ) في مقدمة كتابه أنه ابتدأ في تأليفه في بداية شبابه، وأخرجه للناس في قرطبة في زمن شيخوخته عام 395هـ، ليقضي سنوات طويلة في جمع مادته، وتنقيحه، فجمع تأليفه بين مرحلتي

(1) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط2، دار المعارف مصر بلا، 127، وإنباه الرواة على أبناء النحاة للقطبي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة ط1، 1955م 256/2

(2) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة مصر، ط1/ 1978م 330/1
(3) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري مكتبة ابن تيمية بيروت، ط1/ 1991م 474، معرفة القراء الكبار، شمس الدين الذهبي دار الكتب العلمية، بيروت ط1/ 1997م 297 / 1

(4) ينظر: طبقات النحويين 127

(5) ينظر: معرفة القراء الكبار الذهبي 1/ 299، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 476

(6) ينظر: النجوم الزاهرة في أعيان مصر والقاهرة لابن تغري بردي، طبعة دار الكتب القاهرة 1936م 23

(7) ينظر: معرفة القراء الكبار ص 299

الشباب وما فيها من القدرة على الجمع والاختيار والبيان، ومرحلة الشيخوخة وما فيها من تودة، وعقل، وقدرة على النقد، والتحليل⁽¹⁾.

ومصادر كتاب الهداية كثيرة منها كتب التفسير، ومنها كتب إعراب القرآن واللغة ومنها كتب البصريين فكثرت نقوله عنهم لميله إلى مذهبهم، غير أنه أخذ كثيرا من الآراء من كتب الكوفيين، ونقل عنهم فرجها في مواضع، وسكت عنها في مواضع أخرى، ومن مصادره في النحو الكوفي معاني القرآن وإعرابه للكسائي نقل عنه كثيرا، إلا أن هذا المخطوط فُقد، وبقي ما كان فيه ميثوثا في كتب المعاني، والتفسير إلى أن قام الدكتور عيسى شحاته بجمع شتاته، وأصدرت دار قباء بمصر أول طبعة منه سنة 1998م، إلا أنه وبالمقارنة بين ماورد في تفسير الهداية وبين ماورد في كتاب معاني الكسائي فبين أن هناك كثيرا من الأقوال ذكرها القيسي لم ترد فيه، وهذا يعطي استنتاجا بأن هناك نسخا متعددة لمعاني الكسائي ولكنها فقدت، وهي التي قال عنها: (وما تخيرته ... من الكتب في علوم القرآن والتفسير والمعاني والغرائب والمشكل)⁽²⁾.

المبحث الأول – من آراء الكسائي التي تبعه فيها القيسي :

أولاً- العطف على عاملين:

في قوله تعالى : ﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾⁽³⁾

قرأ حمزة (ت:156هـ) والكسائي ويعقوب (ت:205هـ) بكسر التاء في (آيات) في الموضوعين ووافقهم الأعمش (ت:148هـ)، والباقرن برفعهما⁽⁴⁾.

في توجيه (آيات) ذكر القيسي أن فيها ثلاثة أوجه النصب وهو مستحسن عنده، والثاني الرفع عطفًا على الموضوع أو المحل، أو بالابتداء وما قبلها الخير، أو على الابتداء والمبتدأ والخير في محل الحال، والوجه الأخير النصب بالعطف على العاملين، وذكر أن هذا الوجه أجازته الكسائي وسيبويه (ت:180هـ)⁽⁵⁾.

وذكر القيسي حجة الكسائي في جواز ذلك من قول الشاعر⁽⁶⁾:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فأنى وقبار بها لغريب

الشاهد (لغريب) أعربت خبر عن الاسم⁽⁷⁾.

وقد بين أبو حيان (ت:745هـ) أن العطف على عاملين هو (أن يتقدم مرفوع ومنصوب، أو مرفوع ومجرور أو منصوب، ثم يعطف عليهما من غير إعادة العامل، ومثال (قام زيد وضرب عمراً، وبكر خالد) عطف بكر على زيد، وخالد على عمرو، وكأنك قلت قام زيد وضرب عمراً، وقام بكر وضرب خالداً)⁽⁸⁾، وأجازه الأخفش (ت:177هـ)، والكسائي والفراء (ت:189هـ)⁽⁹⁾.

وقد وافق القيسي الكسائي في جواز العطف على عاملين، إلا أنه ذكر أن سيبويه أجاز ذلك والصحيح أنه لم يجزه قال ابن يعيش: (سيبويه والخليل لا يريان ذلك، ولا يجيزانه. والحجة لهما في ذلك أن حرف

(1) ينظر: طبقات القراء للذهبي 395/1، معجم حفاظ القرآن الكريم، محمد سالم محيسن، دار الجيل لبنان، ط1/1413هـ 408،409

(2) ينظر: المصدر السابق 74/1

(3) سورة الجاثية الآية (5)

(4) ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، أحمد الدمياطي البناء، دار إحياء الكتب العربي، بيروت، ط1/1975م 501

(5) الهداية إلى بلوغ النهاية مكي القيسي، تحقيق مجموعة من البحوث بإشراف د. الشاهد البوشيخي، ط بالشارقة، 2008م 6767/10، 6768، 6769

(6) من الطويل، لضابئ بن الحارث البرجمي خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نبيل /اميل بديع دار الكتب العلمية بيروت، ط3/ 1998م 326/9، 320، 212، 313، 10

(7) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية مصر، ط1/ 2003م 94/1، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر 2003م 144/2

(8) ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق د. رجب عثمان، ط مكتبة الخانجي، ط2/ 1998م 660/2

(9) إعراب القرآن أبو جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي، عالم الكتب بيروت، ط3/ 1988م

124، 125/3، وينظر الإنصاف 472/2، 473

العطف خَلْفُ عن العامل، ونائبٌ عنه، وما قام مقام غيره، فهو أضعفُ منه في سائر أبواب العربية، . لم يجز أن يتسلط على عَمَلِ الجرّ، فهذه العلة، لم يجز العطفُ عندهما على عاملين⁽¹⁾.

وذكر ابن هشام(ت:761هـ) أنّ سيبويه يمنع العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقاً، ويضم حرف الجار في نحو: والحجرة عمرو، وما زيد بقائم ولا قاعد عمرو، ويقدر مضافاً محذوفاً في نحو: ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرّة⁽²⁾.

وأما ما يتعلق بتوجيه الآية فقد قال المبرد(ت:285هـ): (آيات يكسر التاء فيهما فتعطف بحرف واحد على عاملين . . . فكأنك قلت: زيد في الدار، والحجرة عمرو، فتعطف على (في) والمبتدأ. وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه. وقد قرأ بعض القراء: واختلاف الليل والنهار . . . فعطف على (إن) وعلى (في) وهذا عندنا غير جائز)⁽³⁾.

وعده الزمخشري(ت:538هـ) من العطف على عاملين سواء نصبت أو رفعت، فالعاملان إذا نصبت هما (إن) و(في)، وإذا رفعت فالعاملان الابتداء و(في)، وبين رأيه بأنّ العطف على عاملين على مذهب الأخفش شديد لا مقال فيه، وذكر أنّ مذهب سيبويه المنع ووجه تخريج الآية عنده فيه وجهان أحدهما أن يكون على إضمار(في) والثاني: أن ينتصب (آيات) على الاختصاص⁽⁴⁾، وأضاف أبوحيان أن يكون وجه النصب توكيدا لآيات المتقدمة⁽⁵⁾.

وقال الزجاج(ت:311هـ) : (بالرفع ويكسر التاء والتنوين، والموضع موضع نصب ويكون قوله: {واختلاف الليل والنهار} عطف على قوله: {وفي خلقكم}، وعلى قوله: {إن في السموات والأرض}، وإن في {اختلاف الليل والنهار} آيات. وهذا عطف على عاملين . وقد أباه بعض النحويين، وقالوا: لا يجوز إلا الرفع في قوله: {وتصريف الرياح آيات} وجعله عطفًا على عامل واحد على معنى، واختلاف الليل والنهار، وتصريف الرياح آيات، وهذا أيضا عطف على عاملين؛ لأنه يرفع {آيات} على العطف على ما قبلها كما خفض، {واختلاف} على العطف على ما قبلها. ويكون معطوفا إن شئت على موضع أن وما عملت فيه)⁽⁶⁾.

وتبع ابن السراج(ت:316هـ) مذهب سيبويه في هذه المسألة، مدافعا عنه فقال (واعلم أن العطف على عاملين لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل، ويغني عن إعادته، فإن قلت (قام زيد وعمرو)، فالواو أغنت عن إعادة (قام)، واختلّفوا إذ جعلوا المخفوض يلي الواو فأجاز الأخفش(ت:215هـ)، ومن ذهب مذهبه (مرّ زيد وعمرو، وخالد بكر، ... وأنكر ذلك سيبويه؛ لأنه عطف عاملين. فزعم أبو الحسن أنها غلط منه فجرّ الآيات وهي في موضع نصب. ومذهب سيبويه في جميع هذه لا يعطف على عاملين، ويذكر في جميعها تأويلاً يردّه إلى عامل واحد)⁽⁷⁾،

وبين ابن الأنباري أنّ العطف في الآية بالواو على عاملين مختلفين (إنّ وفي) لا يجوز عند البصريين، عدا الأخفش فقد أجاز العطف في الآية، وغيرها على عاملين، وأجاز ان يقال (ان في الدار زيدا والقصر عمراً). فيعطف بالواو على زيد، والقصر على الدار، فيقيم الواو مقام عاملين، وهما (إن، وفي)،

(1) شرح المفصل لابن يعيش، دإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1/2001م، 197/2
(2) ينظر: الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط/3، 1988م، 32، 33/1، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق عبدالمنعم هويدي، مكتبة التراث الإسلامي الرياض، ط/2008م، 347/2
(3) المقتضب للمبرد، تحقيق عبدالخالق عزيمة، وزارة الأوقاف المصرية، ط/1/1994م، 195/4
(4) ينظر: الكشاف للزمخشري، تحقيق خليل شيجا، دار المعرفة بيروت، ط/2/2002م، 436/3
(5) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق عادل أحمد عبدال موجود وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت، ط/1/2001م، 43/8
(6) معاني القرآن وإعرايه للزجاج، تحقيق د عبدالجليل شلبي، عالم الكتب بيروت، ط/1/1988م، 432/4
(7) ينظر: الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1987م، 71/2، 72

وجميع البصريين على خلافه⁽¹⁾، وذكر ابن مالك (ت:672هـ) أنّ الأخفش أجاز العطف على عاملين إن كان أحدهما جاراً، واتصل المعطوف بالعاطف، وانفصل بـ(لا)⁽²⁾.
 وذكر ابن الحاجب (ت:646هـ) اختلاف النحاة فيها فمنهم من يمنعه، وهم أكثر البصريين، ومنهم من يجيزه وهم أكثر الكوفيين⁽³⁾.
 ونسب ابن هشام إلى الكوفيين والبغداديين جوازه، ووافقهم بقوله: (والحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو (في الدار زيد والحجرة عمرو)⁽⁴⁾.
 وقال ابن هشام مفصلاً رأي النحاة في هذه المسألة: (فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرد، وابن السراج، وعن الأخفش الإجازة، وبه قال الكسائي والفراء والزجاج)⁽⁵⁾، وأجازه أبو علي الفارسي (ت:377هـ)⁽⁶⁾، وذكر ابن عطية (ت:541هـ) أنه مما سمع عن العرب وخرجه الأخفش على أنه من العطف على عاملين⁽⁷⁾.
 ونسب السيوطي (ت:911هـ) العطف على عاملين إلى الكوفيين، ووجهوا قولهم (ما كلّ سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة) أنّهم جعلوا جرّ بيضاء بالعطف على سوداء، والعامل فيها كل، ونصب شحمة عطفاً على خبر (ما) ومثله عندهم (ما زيدٌ بقائم ولا قاعدٌ عمرو، ويخفزون قاعداً بالعطف على قائم المخفوض بالباء، ويرفعون عمراً بالعطف على اسم (ما)⁽⁸⁾.
 وذكر البغدادي (ت:1093هـ) أنه بالإمكان أنه ممّا يخرج على أنه ممّا يتوارد فيه عاملان على الخبر على رأي الكوفيين من قول الشاعر⁽⁹⁾:

فمن يكّ امسى بالمدينة رحلة فأنى وقيار بها لغريب

الشاهد (لغريب) أعربت خبر عن الاسمين⁽¹⁰⁾.
 الوجه الأول نصبه، وفيه يتبع المعطوف المعطوف عليه في إعرابه، لأنه كالعطف على سائر المعمولات، ولا فرق بين إن وأخواتها وبين غيرها، ولا بين وقوعه قبل الخبر أو وقوعه بعده، فمن وقوعه قبل الخبر قوله عزوجل: (إن الله وملائكته يصلون على النبي) ومن وقوعه بعد الخبر قول الشاعر⁽¹¹⁾:

إن الربيع الجود والخريفاً يدا أبي العباس والضيوفاً

والتقدير على هذا الوجه فإني غريب، وإن قياراً بها لغريب أيضاً، فحذف من الأول اجزاء بالآخر؛ لأن الخبر عنهما واحد، وعند المبرد فإني لغريب بها وقيار، فالحذف إذا من الثاني لدلالة الأول عليه، ولو قال لغريبان لاكتفي به ولم يتج إلى التقدير.
 ويجوز أن يكون (غريب) خبراً عن الاسمين؛ لأنه على فعيل، وهو يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، ومن ذلك قوله تعالى (والملائكة بعد ذلك ظهير)⁽¹²⁾

(1) البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط1/1980م 364/2
 (2) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط/الأولى 1990م 373/3
 (3) ينظر: شرح الرضي على الكافية تحقيق د يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قارونس ليبيا ط الأولى 1975م 324/1
 (4) مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق دمازن المبارك، دار الفكر بيروت، ط6/1985م 616، 617، 634
 (5) المصدر السابق 632، 633
 (6) المسائل العسكرية في النحو العربي، تحقيق د علي جابر المنصوري، جامعة بغداد كلية الشريعة، ط الثانية 1982م 114، 115
 (7) البحر المحيط 148/5
 (8) الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق د عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 1/1985م 184/1
 (9) من الطويل، لصائب بن الحارث البرجمي الخزائنة للبيدائي 326/9، 10/313، 212، 320
 (10) ينظر: الإنصاف للأنباري 94/1، والهمع للسيوطي 144/2
 (11) من الطويل، لصائب بن الحارث البرجمي الخزائنة للبيدائي 326/9، 10/313، 212، 320
 (12) ينظر: الإنصاف للأنباري 94/1، والهمع للسيوطي 144/2

الوجه الثاني: رفع المعطوف (قياراً) واختلف النحاة في وجه الرفع : فذهب الكسائي إلى أن (قياراً) عطف على ياء المتكلم في (إني)، فهو يجيز العطف على اسم قبل تمام الخبر، لأنّ نصب لأنّ نصب ضعيف يقع على الاسم ولا يقع على الخبر، ومثل لذلك ب إن عمراً وزيداً قائمان، وعلى ذلك أول قراءة الرفع في (ملائكته) من قول تعالى (إن الله وملائكته) أنها مبيتداً و(يصلون) الخبر، أي: إن الله يصلي وملائكته يصلون⁽¹⁾.

وقد ذكر القيسي أنّ الفراء خالف الكسائي فيما ذهب إليه ومنع ذلك⁽²⁾، والصحيح أن الفراء أجاز به بشرط أن لا يظهر في المعطوف عليه عمل (إنّ)، فقيار عنده معطوف على ضمير المتكلم لضعف عمل إن عليه، وإنما كان احتجاجه على تمثله ب (إن زيداً وعمراً منطلقان)، فالأوجه قياسه على إنك وبكر منطلقان؛ لضعف ظهور عمل إن على الضمير، قال: (وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً: ... ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته (إنّ عمراً وزيداً قائمان)؛ لأنّ قياراً قد عطف على اسم مكني عنه؛ والمكني لا اعراب له فسهُل ذلك فيه...)⁽³⁾

غير أن البصريين تناولوا الحذف في كل شواهد الكوفيين فسيبويه يرى أن (لغريب) في البيت السابق خبر إن، وخبر: قيار، محذوف. والتقدير: فإني لغريب بها، وقياراً كذلك، فحمله على التقديم والتأخير، فحذف من الثاني الخبر لأن المذكور يدل عليه⁽⁴⁾.

وذهب السيرافي (ت: 368هـ) إلى أن (غريب) خبر للمعطوف (قياراً) والتقدير: فإني غريب وقياراً بها لغريب، وضعف هذا التوجيه من جهة أن تقدير خبر إن لا يكون إلا باتصال اللام بالخبر وهو متأخر عن المبتدأ، إلا إذا قدرت زائدة وفي هذا تكلف واضح⁽⁵⁾.

ولعل أصح الوجوه في ذلك ما ذهب إليه البصريون من رفع (قياراً) بالابتداء، وخبره محذوف دل عليه خبر إن، وأما ما ذهب إليه الكسائي فقد أنكره كثير من النحاة؛ لأن هذا الرأي يؤدي إلى إفشاء عاملين هما (إن) والابتداء على معمول واحد وهو الخبر، و(إن) لها عاملين النصب والرفع، وليس في العربية ناصب ليس معه مرفوع، لأن كل منصوب مشبه بالمفعول به، والمفعول به يحتاج إلى فاعل، إلا في ما لم يسم فاعله أو ما يسمى بالمبني للمجهول، ونصب إن من أقوى المنصوبات وليس ضعيفاً فهو يتخطى الظروف فتنصب مابعد⁽⁶⁾ كما قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا﴾⁽⁷⁾

ثانياً- نصب الاسم المشغول عنه بفعل مضمّر يفسره الفعل المذكور بعده:

في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾⁽⁸⁾

قرأ الحسن (ت: 110هـ) يعقوب، وعيسى بن عمر (ت: 149هـ) بالرفع (شُرَكَاءَكُمْ) وقرأ الباقون بالنصب⁽⁹⁾ وافق القيسي الكسائي بأن وجه النصب في (شركاءكم) إضمار الفعل والتقدير ادعوا شركاءكم⁽¹⁰⁾.

(1) الهداية 6767/10، 6768، 6769

(2) المصدر السابق 1808/3، 1809

(3) معاني القرآن الفراء، تح أحمد النجاتي وآخرون، عالم الكتب بيروت، ط3/ 1983م 311/1

(4) ينظر: الكتاب 38/1، والإنصاف للأنباري 94/1، والهمع للسيوطي 144/2

(5) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب وآخرون، الهيئة المصرية العامة 1986 م

483/2، والإنصاف للأنباري 161/1

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 193/2

(7) سورة المائدة الآية (22)

(8) سورة يونس الآية (71)

(9) ينظر: إتحاف فضلاء البشر للبنا 316

(10) ينظر: الهداية 3299/5

ووجه القيسي قراءة الرفع بأنه عطف على المضمر في (أجمعوا) وحسن ذلك في رأيه لوجود الفاصل وهو المفعول به حيث مقام التوكيد، أو إن (الشركاء) رفع بالابتداء والخبر محذوف . أي : وشركاؤكم ليجمعوا أمرهم⁽¹⁾.

وذكر أن من نصب " الشركاء " حمله على المعنى ، أي : وادعوا شركاءكم، ولا يُعطف على الأمر بتغيير المعنى . يقال : أجمعتُ الأمر وعلى الأمر : عزمْتُ عليه فلا معنى لعطف الشركاء على هذا المعنى ، فلا بد من إضمار فعل⁽²⁾ .

وقد اختلف النحاة في توجيه قراءة النصب، فذهب الكسائي⁽³⁾ والفراء⁽⁴⁾، والفارسي⁽⁵⁾ إلى إضمار فعل⁽⁶⁾.

وقال الكسائي هو بمعنى وادعوا شركاءكم⁽⁷⁾، وقال الفراء: (نصبه بإضمار فعل والتقدير: فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم)⁽⁸⁾، وتبعهما القيسي فأجازه⁽⁹⁾.

وللمبرد رأيه في هذه الآية حيث قال : (وأجود التفسيرين عندنا في قول الله عز وجل (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)⁽¹⁰⁾ أن تكون الواو في معنى مع لأنك تقول أجمعت رأى وأمرى وجمعت القول فهذا هو الوجه وقوم ينصبونه على دخوله بالشركة في معنى الأول ويكون تقدير الآية فأجمعوا أمركم وأعدوا شركاءكم والمعنى يؤول إلى أمر واحد)⁽¹¹⁾.

ووافق الزمخشري المبرد في كون الواو في معنى مع حيث ذكر أنها بمعنى مع⁽¹²⁾ وقد ذكر ابن يعيش (ت:643هـ) أن القراء السبعة أجمعوا على قطع الهمزة وكسر الميم ، يقال أجمعت على الأمر وأجمعت فذهب قوم إلى أنه من هذا الباب مفعولاً معه ؛ لأنه لا يجوز أن يعطف على ما قبله فلا يقال أجمعت شركائى وإنما يقال جمعت شركائى وأجمعت أمرى ، فلما لم يجز في الواو العطف جعلوها بمنزلة (مع) مثل " جاء البرد والطيا لسة"⁽¹³⁾ ، ويجوز أن يضمم للشركاء فعل يصح أن يحمل عليه ويكون تقديره فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم⁽¹⁴⁾.

وقال ابن مالك: (إن كان الفعل الذى قبل الواو غير صالح للعمل فيما بعدها وحسن في موضعها " مع " جاز فيما بعدها أن يجعل مفعولاً معها وأن ينصب بفعل صالح للعمل فيه مثاله قوله تعالى (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)⁽¹⁵⁾.

فلا يجوز أن يجعل شركاءكم معطوفاً لأن أجمع لا ينصب إلا الأمر والكيد وما نحوهما ولك أن تجعل شركاءكم مفعولاً معه، أو تجعله مفعولاً بأجمعوا مقدراً كأنه قيل فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم ومثله

(1) ينظر: المصدر السابق 3298/5

(2) ينظر: المصدر نفسه 3299/5

(3) معانى القرآن للكسائي، جمعه د. عيسى شحاته، دار قباء القاهرة، ط1/ 1998م 159

(4) معانى القرآن للفراء 473/1

(5) الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، وضع حواشيه كامل الهنداوي، دار الكتب، بيروت ط1/ 2001م 121/1

(6) ارتشاف للضرب لأبي حيان 1491/3

(7) معانى القرآن 159

(8) ينظر: معانى القرآن للزجاج 473 /1

(9) ينظر: المصدر السابق 3299/5

(10) سورة يونس الآية (71)

(11) الكامل في اللغة ، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار الفكر العربي القاهرة ط/3 ، 1417هـ، 1997م 204 /2

(12) ينظر الكشاف 359 /2

(13) ينظر: الكتاب لسبويه 298/1، و سر صناعة الإعراب لابن جني ، تحقيق حسن هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1/2000م

127/1، والارتشاف لأبي حيان 1485 /3

(14) ينظر شرح المفصل 50 /2

(15) سورة يونس الآية (71)

﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُجْزَوْنَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْتُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾⁽¹⁾
 فلك أن تجعل الإيمان مفعولاً معه ولك أن تنصبه بـ "اعتقدوا" مقدراً فإن كان الفعل غير صالح للعمل فيما بعد الواو ولم تصلح مع في موضعها تعين إضمار فعل صالح للعمل فمن ذلك قول الشاعر⁽²⁾:

إذا ما الغائبات برزن يوماً
 وزججن الحواجب والعيونا
 والشاهد فيه قوله والعيونا لأنه إذا لم يصلح تقدير الفعل بعد الواو ولا كون الواو بمعنى تعين إضمار ما يليق والتقدير وكحلن العيوننا⁽³⁾.

نصب العيون بـ "كحلن" مقدراً ولا يجوز غير ذلك لأن زججن غير صالح للعمل في العيون وموضع الواو غير صالح لـ "مع" وهذا معنى قولي فإن لم يلق الفعل بتالي الواو جاز النصب على المعية وعلى إضمار الفعل اللائق أن حسن مع في موضع الواو وإلا تعين الإضمار⁽⁴⁾.

وذهب أبوحيان، وأبو عبيده (ت: 210هـ)⁽⁵⁾، وأبو محمد اليزيدي (ت: 202هـ)⁽⁶⁾، والأصمعي والجرمي (ت: 225هـ)، والمازني، والمبرد إلى أن ما بعد الواو معطوف على الأول ويكون العامل قد ضمن معنى يتسلط على المتعاطفين⁽⁷⁾.

وذهب الفراء⁽⁸⁾، وأبو علي الفارسي إلى أن ما جاء من هذا النوع محمول على إضمار فعل مناسب لتعذر عطفه على ما قبله فيصير في مثل: يجده أنفه وعينه، أي وتفقاً عينه من عطف الجمل قال وهو لا يسوغ⁽⁹⁾.

وقال ابن عقيل (ت: 769هـ): (وإن لم يمكن عطفه فعين النصب على المعية أو إضمار فعل يليق فقوله وشركاءكم لا يجوز عطفه على أمركم لأن العطف على نية تكرار العامل إذا لا يصح أن يقال أجمعت شركائي وإنما يقال أجمعت امرى وجمعت شركائي فـ "شركائي" منصوب على المعية والتقدير فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم)⁽¹⁰⁾.

المبحث الثاني - من آراء الكسائي التي خالفه فيها القيسي:

أولاً- خبر (الذين) في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضُرَّاراً وَكُفَّراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَاداً لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾⁽¹¹⁾
 قرأ نافع (ت: 169هـ)، وابن عامر (ت: 118هـ)، وأبو جعفر (ت: 132هـ) بغير واو، والباقون بالواو (والذين)⁽¹²⁾.

قال القيسي: (ومن قرأ { الذين اتخذوا } بغير واو، فهو في موضع بالابتداء، وفي الخبر تقديران الخبر : { لَا تَقُمْ فِيهِ }، أي: لا تقم في مسجدهم. وقيل الخبر : { لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمْ }، وهذا أحسن)⁽¹³⁾.

- (1) سورة الحشر الآية (9)
- (2) البيت من الوافر ديوان الراعي النميري، جمع وتحقيق ناصر الحاني، مطبعة بغداد، ط1/1969م 269
- (3) ينظر: معاني القرآن للفراء 3/ 123، وإعراب القرآن للنحاس 4/ 328، والإنصاف 2/ 610
- (4) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 2/ 262 وارتشاف الضرب 3/ 1490 والهمع 2/ 182
- (5) ينظر: مجاز القرآن أبي عبيدة، تحقيق د محمد فؤاد، مكتبة الخانجي مصر، ط1/1954م 68/2
- (6) ينظر: الهمع للسيوطي 2/ 182
- (7) ينظر ارتشاف الضرب 3/ 1490 والهمع 2/ 182-183
- (8) ينظر معاني القرآن للفراء 1/ 121 3/ 123
- (9) الحجة للفارسي 1/ 233
- (10) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية مالك، تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة العصرية لبنان، ط1/1997م 207/2 208
- (11) سورة التوبة الآية (107)
- (12) ينظر: إتحاف فضلاء البشر للبنا 306
- (13) الهداية 4/ 3151

يرى الكسائي أن (الذين) في قراءة من قرأ (الذين) بلا (واو) رفع بالابتداء لا غير والخبر محذوف تقديره : الذين اتخذوا مسجداً لا تقم فيه أبداً ؛ أي لا تقم في مسجدهم بإضمار إمّا في أول الآية وإمّا في آخرها ، فالكسائي أجاز حذف الضمير الرابط من جملة الخبر ، وإن كان مخفوضاً بالإضافة إلى غير الوصف ، وقاس ذلك على صلة الموصول ، حيث جاز عنده حذف العائد من جملة الصلة ، إذا كان العائد مجروراً بالإضافة⁽¹⁾ .

وقد خطأ النحاس (ت:338هـ) الكسائي⁽²⁾، فالخبر عنده قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾⁽³⁾ وهذا الذي أشار إليه القيسي ورجحه بقوله (وهذا أحسن)⁽⁴⁾ . والذي حمل النحاس على تخطئة الكسائي وجعل القيسي يرجح رأي النحاس تمسكهم بقواعد النحو عند البصريين فهم لا يجيزون تقدير الكسائي ؛ لأن هذا يؤدي إلى حذف العائد من جملة الخبر ، وهذا لا يجوز لا في شعر ، ولا في غيره ، ورأوا أنه لو جاز هذا لجاز اشتريت عمرو بمعنى الذي اشتريت دار عمرو⁽⁵⁾، وإلى هذا الرأي ذهب العكبري ، وابن الأنباري⁽⁶⁾ .

وقال السيوطي : (فإن جُرَّ - أي العائد إلى الموصول - بإضافة صفة غير ناصبة نحو : جاء الذي أنا ضاربه أمس ، أو غير صفة نحو : جاء الذي وجهه حسن ، لم يجز حذفه)⁽⁷⁾ .

ويرى الزمخشري أن قوله تعالى (الذين اتخذوا) منصوب على الاختصاص قال (فإن قلت . ما محله من الاعراب ؟ قلت : محله النصب على الاختصاص)⁽⁸⁾

ولما في رأي الكسائي من تقدير وحذف فالأصوب هو ما رجحه القيسي على ما فيه من طول الفصل بين المبتدأ وخبره ؛ لأن المعنى أي لا يزال بنيان الذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً ريباً يقول : لا يزال مسجدهم الذي بنوه ريباً في قلوبهم .

ثانياً- (أي) هل هي معربة أم مبنية :

في قوله تعالى ﴿ تَمْ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾⁽⁹⁾

ذكر القيسي رأي الكسائي ، وأراء النحاة في (أيهم) مقدماً رأي الخليل في أن (أيهم) جاءت مرفوعة على الحكاية⁽¹⁰⁾ .

فالكسائي يرى أن (لَنْزَعَنَّ) واقعة على المعنى كما تقول لَيْسْتُ مِنَ الثِّيَابِ وَأَكَلْتُ مِنَ الطَّعَامِ وَلَمْ يَقَعْ لَنْزَعَنَّ عَلَى (أَيْهَمُّ) فنصبها⁽¹¹⁾ .

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة فذهب الكوفيون إلى أن (أيهم) معرب وهو منصوب بالفعل الذي قبله لأنه قرئ بالنصب في (أيهم)⁽¹²⁾، وحذف العائد من الصلة فهي معرب نحو قولهم: لأضربن أيهم أفضل⁽¹³⁾

(1) ينظر : الدر المصون السمين الحلبي ، تحقيق على محمد معوض وأخرون ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط 1 / 1993م / 3 / 502

(2) ينظر : اعراب القرآن للنحاس 2 / 40

(3) سورة التوبة الآية (110)

(4) الهداية 4 / 3151

(5) ينظر : اعراب القرآن 2 / 40 ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، تحقيق فواز الشعار ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط 1 / 1998م / 1 / 184

(6) ينظر : البيان في غريب اعراب القرآن 1 / 405 ، والتبيان في اعراب القرآن ، العكبري ، تحقيق سعد كريم ، دار اليقين مصر ، ط الأولى 2001م / 2 / 260

(7) الهمع 1 / 292

(8) الكشاف 2 / 295

(9) سورة مريم الآية (69)

(10) ينظر : الهداية 7 / 4571 ، 4572

(11) ينظر : المصدر السابق 7 / 4572

(12) ينظر : معاني القرآن للفراء 1 / 47 ، 48 ، وإعراب القرآن للنحاس 2 / 322

(13) ينظر : إنتلاف النصر للزبيدي ، د طارق الجناحي ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط 1 / 1987م / 67

وقال الفراء: (إنما لم يعمل؛ لأنَّ معنى (لنزعنَّ) لننادين فلم يعمل؛ لأنَّه بمعنى النداء)⁽¹⁾.
ويذكر الفراء رأياً آخر وهو قوله (يجوز أن يكون معناه ثم لنزعنَّ من الذين تشايحوا ينظرون بالتشايح أيهم أشدُّ على الرحمن عتياً، فتكون (أي) في صلة التشايح)⁽²⁾.
وروى العكبري (ت: 616هـ) عن الأخفش، والكسائي أنَّ الجملة مستأنفة وأيُّ استفهامية ومن زائدة: أي لنزعنَّ كل شيعة وهما يجيزان زيادة (من) في الواجب⁽³⁾.
ورد ابن هشام هذا القول لعدم ثبوت زيادة (من) في الواجب، وفي الوقت نفسه يخالف في المعنى تخريج الجمهور، فإنَّ تخريجهم يؤدي إلى التبعض، وهذا يؤدي إلى العموم⁽⁴⁾.
وتبع كثير من البصريين مذهب الخليل بن أحمد الذي يرى أن (أيهم) معربة مرفوع بالابتداء، ويجعل "أيهم" استفهاماً، ويحملة على الحكاية بعد قول مقدر⁽⁵⁾.
ومن شواهدهم التي احتجوا بها قول الشاعر⁽⁶⁾:

وَلَقَدْ أَبَيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلِ فَأَبَيْتُ لَا حَرْجٌ وَلَا مَحْرُومٌ

والشاهد: رفع (حرج) و (محروم). أي: فأبيت بمنزلة الذي يُقال له: لا هو حرج ولا محروم، وهو في مذهب الخليل: على الحمل على الحكاية، ويجوز رفعه على إضمار خبر، أي: أبيت لا حرج ولا محروم في المكان الذي أبيت فيه. وكان وجه الكلام نصبهما على الخبر، أو الحال⁽⁷⁾.
وقد رجح الزجاج رأي الخليل ودافع عنه؛ لأنَّه يراه موافقاً للتفسير⁽⁸⁾؛ إلا أنَّ سيبويه ردَّ ما قاله الخليل معللاً ذلك بأنَّ الأمر لا يكون إلا في الاضطرار وهذا يوجب عليه أن يقول: اضرب الفاسق الخبيث، يريد الحكاية منهما أما قول الشاعر فحُمِلَتْ (لا) على ليس في عملها وخبرها محذوف⁽⁹⁾.
ويرى يونس بن حبيب (ت: 182هـ) أنَّ (أيهم) رفع بالابتداء لا على الحكاية وتعلق الفعل وهو (لنزعنَّ) فلا يعمل في اللفظ؛ لأنه يجوز التعليق في سائر الأفعال، ولا يخصه بأفعال القلوب كما يخصه بها الجمهور⁽¹⁰⁾.

وعزَّز أبو البقاء العكبري رأي يونس بن حبيب بقوله: (وهو فعل متعلق عن العمل ومعناه التمييز فهو قريب من معنى العلم الذي يجوز تعلقه)⁽¹¹⁾.
وقد ردَّ أبو البركات الأنباري (ت: 577هـ) رأي الخليل ويونس قائلاً: (وأما قول الخليل إنه مرفوع على الحكاية، فالحكاية تكون بعد جري الكلام، فتعود الحكاية إليه، وهذا الكلام يصحُّ ابتداءً من غير تقدير قول قائل له، وأما قول يونس فضعيف جداً؛ لأنَّ الفعل إذا كان مؤثراً فلا يجوز إلغاؤه)⁽¹²⁾.
أما سيبويه فله رأيٌ مخالفٌ تماماً لما قاله أصحابه من البصريين مفاده أنَّ الضمة ضمة بناء؛ لأنَّ صدر صلة الموصول قد حذف، وبه فارقت (أي) أخواتها وأيُّ عند سيبويه بمعنى (الذي) وخالفها في جواز

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 2 / 323، مجالس العلماء الزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط1/ 1996م 231

(2) معاني القرآن 48/1

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 879

(4) ينظر: مغني اللبيب 108

(5) ينظر: الإنصاف للأنباري 583/2

(6) البيت من الكامل، ديوان الأخطل، تح انطوان صالحاني، مطبعة بيروت، ط 1 / 1891م 382/1

(7) ينظر: الكتاب 2 / 398-399، وإعراب القرآن للنحاس 2 / 322

(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 3 / 339

(9) ينظر: الكتاب 1 / 398

(10) ينظر: المصدر السابق 1 / 400

(11) التبيان في إعراب القرآن 2 / 878

(12) أسرار العربية، تحقيق فخر الدين صالح قدارة، دار الجيل - بيروت، ط1/ 1995م 330

الإضافة فيها فأعربت لذلك، فلما حذف من صلتها ما يعود عليها ضعفت فرجعت إلى البناء، فإذا وصلت بجملة تامة بقيت على الإعراب ، وإذا حذف العائد عليها بُنيت⁽¹⁾.

وقد خطأ القيسي ما ذهب إليه سيبويه متبعا بذلك الزجاج والنحاس الذي قال : (لا أعلم أحداً من النحويين إلا وقد خطأ سيبويه ، وسمعتُ أبا اسحاق الزجاج يقول : ما تبين لي أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما، قال : وقد أعرب سيبويه (أيا) وهي مفردة ؛ لأنها تضاف فكيف بينها وهي مضافة)⁽²⁾ . وتمسك الزجاجي(ت:344هـ) برأي سيبويه مبيناً أنه أجود الأقاويل⁽³⁾ ، واختاره ابن الحاجب⁽⁴⁾(ت:646هـ)، وابن مالك⁽⁵⁾(ت:672هـ).

ودافع ابن عطية (ت:542هـ) عن هذا الرأي قائلاً : (مذهب سيبويه أن أيهم مبني على الضم إذ هي أخت الذي ولما وخالفتها في جواز الإضافة فيها فأعربت لذلك فلما حذف من صلتها ما يعود عليها ضعفت فرجعت إلى البناء وكان التقدير أيهم هو أشد قال أبو علي حذف ما الكلام مفتقر إليه فوجب البناء)⁽⁶⁾ . وهذه المسألة وإن ذكرت على أنها من المسائل الخلافية في كتب الخلاف حول البناء والإعراب ؛ إلا أنهم اختلفوا حتى في إطار الرأيين فتعددت آراؤهم وتعليقاتهم غير أن القيسي لم يكن فيها إلا متبعاً رأي جماعة البصريين .

ثالثاً- نعت الأسم الموصول بالمعرفة في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾⁽⁷⁾ ذكر القيسي أن { تَمَامًا } مفعول من أجله ، وقيل : مصدر ، و { أَحْسَنَ } فعل ماضي صلة { الذي } ، وذكر أن الكسائي أجاز الكسائي أن يكون (اسماً) نعتاً " للذي " في موضع جر نعت " الذي " بالمعرفة وما قاربها . وبين أن هذا القول مردودٌ عند البصريين ، فهم لا يجيزون مذهب الكسائي والفرّاء ؛ لأنه نعت للأسم قبل أن يتم والمعنى عندهم على المحسن وذهبوا إلى أن (أحسن) فعل ماضٍ داخل في صلة الذي⁽⁸⁾ . وتبع الفرّاء شيخه الكسائي فقال : (ويكون أحسن مرفوعاً ؛ تريد على الذي هو أحسن ، وتنصب (أحسن) ها هنا تنوي بهما الخفض ؛ لأنّ العرب تقول : مررت بالذي هو خيرٌ منك ، وشرٌّ منك ؛ ولا يقولون : مررت بالذي قائم ؛ لأن (خيراً منك) كالمعرفة ؛ إذ لم تدخل فيه الألف واللام . وكذلك يقولون : مررت بالذي أحيك ، وبالذي مثلك ، إذا جعلوا صلة الذي معرفة أو نكرة لا تدخلها الألف واللام جعلوها تابعة للذي⁽⁹⁾)

- 1- وذكر الزجاج أنهم لا يعرفون (الذي) إلا موصولة⁽¹⁰⁾ .
- 2- وحكى سيبويه عن الخليل أنه سمع " ما أنا بالذي قائل لك شيئاً"⁽¹¹⁾ .
- 3- وقدالزجاج رأي البصريين ، وَعَدَّ رأي الكسائي ، والفرّاء رأياً للكوفيين عامة ووصفه بالفحش وهذه العبارة لا تكاد تفارق معانيه عندما يذكر رأي الفرّاء أو الكسائي الذي ندر ما يصّرح باسميهما⁽¹²⁾ .

رابعاً- الفصل بين الصلة والموصول بالمعطوف:

- (1) ينظر : الكتاب 2 / 398 ، وأسرار العربية للأنباري 329
- (2) إعراب القرآن للنحاس 2 / 323
- (3) مجالس العلماء 23
- (4) ينظر : الأمالي تحقيق فخر صالح قدره، دار عمار الأردن، ط1/1989م 1 / 55
- (5) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك 1 / 285
- (6) ينظر:المحرر الوجيز،تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية بيروت، ط1/ 1993م 33/4
- (7) سورة الأنعام الآية (154)
- (8) ينظر : الكتاب سيبويه 2 / 107 ، ومعاني القرآن وإعرابه 2 / 305 ، وإعراب القرآن للنحاس 1 / 593
- (9) ينظر : جامع البيان في تفسير القرآن 8 / 66 ، ومعاني القرآن وإعرابه 2 / 305
- (10) ينظر : معاني القرآن وإعرابه 2 / 305
- (11) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان 1965 م 7 / 142
- (12) ينظر : معاني القرآن وإعرابه 2 / 305

قوله تعالى : ↓ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَجِبْنَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ↑(1)

ذكر القيسي في (الموفون) أوجه متعددة منها أن الكسائي أجاز رفع (والموفون) على العطف على (مَنْ) في قوله (ولكن البر من آمن) وخطأه لأنه يفرق بين الصلة والموصول ، فيعطف على الموصول . ومنها أنه رفع على إضمار مبتدأ (وهم الموفون) ، تجعله مدحاً ، وقيل إن (المُوفُونَ) عطف على المضمرة في (أَمَنَ) ، و(الصَّابِرِينَ) عطف على " ذَوِي الْقُرْبَىٰ ، أو على (أَعْنِي) على المدح(2).

ولا يجوز الفصل بين الموصول والصلة ، فالفصل بينهما مثل الفصل بين شطري الاسم في مثل حضرموت ، وبعلبك ؛ لأنها يعاملان معاملة كلمة واحدة ، فلا ينبغي أن يفصل بينهما ، كذلك لا يجوز الفصل بين الموصول والصلة بالأجنبي ، قال ابن مالك : (للموصول مع الصلة شبه بشرطي الاسم ، وأشبه الأسماء بهما المركب تركيب مزج كبعلبك ، ... وكما وجب الترتيب وجب منع الفصل بأجنبي إلا ما شد(3).

وقال السيوطي : (الموصول والصلة حرفياً كان أو اسماً ، كجزء اسم ، فأشبه شيء بهما الاسم المركب تركيب مزج ، ومن ثم وجب لهما أحكام ، ... منها امتناع الفصل بينه وبين الصلة ، أو بين متعلقات الصلة بأجنبي ، إلا ما شد(4).

وعلى هذا فلا يجوز الفصل بين الموصول والصلة ، إلا على شذوذ وقد نقل عن الكسائي ما يدل على إجازة الفصل بين الموصول وصلته ، وعلى ذلك أعرب (والموفون) معطوف على (مَنْ) ، و(والصابرين) معطوف على (ذوي القربى) ، فيكون (الصابرين) داخل في الصلة ، ويلزم بذلك العطف على الموصول قبل تمام الصلة ، ومن ثم الفصل بين الموصول والصلة بالمعطوف ، ولذلك منع كثير من أهل اللغة عطف (والموفون) على (مَنْ) ، وعطف (الصابرين) على (ذوي القربى) ، فردّ النحاس رأي الكسائي ؛ لأنه يلزم منه الفصل بين الموصول وهو (مَنْ) وصلته بالمعطوف ، وهو □ (والموفون)(5) ، وتبعه القيسي(6).

قال أبو عبيدة : {والموفون بعهدهم} : رفعت على موالاته قوله : {ولكن البر من آمن بالله} ، وفي فعل {والموفون بعهدهم}(7).

وذهب الأخفش : إلى أن رفع {الموفون} "ولكن الموفين" يريد "برّ الموفين" ، فلما لم يذكر "البرّ" ، أقام {الموفون} مقام البرّ كما قال : {وسأل القرية} فنصبها على {سأل} ، وهو يريد "أهل القرية"(8).

وذكر الزجاج (والموفون بعهدهم إذا عاهدوا). في رفعها قولان: الأجود أن يكون: مرفوعاً على المدح؛ لأن النعت إذا طال ، وكثر رفع بعضه ، ونصب على المدح. المعنى: هم الموفون بعهدهم ، وجائز أن يكون معطوفاً على من ، المعنى: ولكن البر ، وذو البر المؤمنون والموفون رفع على المدح ؛ لأن ما في الصلة لا يعطف عليه بعد المعطوف على الموصول(9).

(1) سورة البقرة الآية (171)

(2) ينظر: الهداية 562/1

(3) شرح التسهيل 231/1 - 232

(4) همع الهوامع 286-285/1

(5) ينظر: إعراب القرآن 281/1

(6) ينظر: الهداية 562/1

(7) مجاز القرآن 66-65/1

(8) ينظر: معاني الأخفش تحقيق د هدى قراة، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1/1990م 124

(9) ينظر: معاني القرآن 248-246/1

الخاتمة :

- 1- مما سبق يظهر جليا اثر الكسائي في تفسير الهداية من خلال الآراء التي ذكرت في البحث والتي ذكرها القيسي في كتابه .
- 2- للكسائي مكانة مرموقة في علم العربية والقراءات جعلت من آرائه وتأويلاته إجابة عن كثير من أوجه العربية حتى عند من ينتسبون إلى مدرسة البصرة
- 3- أهمية كتب المعاني والتفسير في توثيق كثير من آراء علماء اللغة
- 4- مازال العلم رحما بين أهله كما قال الإمام الشافعي -عليه رحمة الله- مع عمق الخلاف بين علماء الكوفة والبصرة ولكن محبة العلم وأهله تقتضي أن يكون الإنصاف، ويكون ذلك الخلاف مابين راجح ومرجوح وصواب وأصوب، دون تخطئة للأخر، فكم تبع القيسي الكسائي في آراء، وخالفه في أخرى .
- 5- النحو الكوفي نضبت مصادره بسبب فقدها، فكانت كتب أهل التفسير والمعاني مصدرا يمكن الرجوع إليه لإثبات هذه الآراء.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم
- 1 -إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، أحمد الدمياطي البنا، دار إحياء الكتب العربي، بيروت، ط 1/ 1975م
 - 2 -ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق د. رجب عثمان، ط مكتبة الخانجي، ط 2/ 1998م
 - 3 -أسرار العربية، الأنباري، تحقيق فخر الدين صالح قدارة، دار الجيل - بيروت، ط 1/ 1995 م
 - 4 -الأشباه والنظائر في النحو السيوطي، تحقيق د عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 1/ 1985 م
 - 5 -الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1987 م
 - 6 -إعراب القرآن أبو جعفر النحاس، تحقيق د زهير غازي، عالم الكتب بيروت، ط 3/ 1988م
 - 7 -إنباه الرواة على أنباه النحاة للقطبي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة ط 1، 1955م
 - 8 -الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تحقيق محيي الدين عبدالحميد المكتبة العصرية مصر، ط 1/ 2003م
 - 9 -إتلاف النصر الزبيدي تحقيق د طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط 1/ 1987م
 - 10 -البحر المحيط، أبو حيان تحقيق زهير جعيد، دار الفكر - بيروت : 1412 هـ - 1992 م
 - 11 -البيان في غريب إعراب القرآن الأنباري، تحقيق طه عبدالحميد، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط 1/ 1980م
 - 12 -التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تحقيق سعد كريم، دار اليقين مصر، ط الأولى 2001م
 - 13 -الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان 1965 م
 - 14 -خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق : محمد نبيل / اميل بديع دار الكتب العلمية بيروت، ط 3/ 1998م
 - 15 -ديوان الأخطل، تح انطوان صالحاني، مطبعة بيروت، ط 1/ 1891م
 - 16 -ديوان الراعي النميري، جمع وتحقيق ناصر الحاني، مطبعة بغداد، ط 1/ 1969م
 - 17 -سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1/ 2000م
 - 18 -شرح ابن عقيل على ألفية مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية لبنان، ط 1/ 1997م
 - 19 -شرح الرضي على الكافية تحقيق د يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ليبيا ط الأولى 1975م
 - 20 -شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق عبدالمنعم هويدي، مكتبة التراث الإسلامي الرياض، ط 1/ 2008م
 - 21 -شرح المفصل لابن يعيش، دإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1/ 2001م

- 22- شرح تسهيل الفوائد ، ابن مالك د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر ،ط/الأولى 1990م
- 23 -شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق فواز الشعار، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1998/1م
- 24 -شرح كتاب سيبويه ،السيرافي ،تحقيق رمضان عبد التواب وآخرون، الهيئة المصرية 1986 م
- 25 -طبقات النحويين واللغويين،أوبكر الزبيدي،تحقيق محمد أبو الفضل ،ط2،دار المعارف مصر،بلا
- 26 -غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري مكتبة ابن تيمية بيروت،ط1/1991م
- 27 -الكامل في اللغة والأدب المبرد ،تحقيق محمد أبو الفضل ،دار الفكر القاهرة ط/3، 1997م
- 28 -الكتاب سيبويه ،تحقيق عبدالسلام هارون،مكتبة الخانجي القاهرة،ط/3، 1988م
- 29 -مجاز القرآن أبي عبيدة ،تحقيق د محمد فؤاد،مكتبة الخانجي مصر،ط1/1954م
- 30 -مجالس العلماء أبو القاسم الزجاجي ،تحقيق عبدالسلام هارون،مكتبة الخانجي،مصر، ط1/1996م
- 31 -المحرر الوجيز لابن عطية ،تحقيق عبدالسلام عبدالشافى محمد ،دار الكتب العلمية بيروت،ط1/ 1993م
- 32 -المسائل العسكرية في النحو العربي أبي علي الفارسي،تحقيق د علي جابر المنصوري ،جامعة بغداد كلية الشريعة ، ط الثانية 1982م
- 33 -معاني القرآن للكسائي،جمعه د.عيسى شحاته،دار قباء القاهرة ،ط1/ 1998م
- 34 -معاني الأخفش تحقيق د هدى قراة، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1/ 1990م
- 35 -معاني القرآن الفراء،تح أحمد النجاتي وآخرون، عالم الكتب بيروت، ط3/ 1983م
- 36 -معاني القرآن وإعرابه للزجاج ،تحقيق د عبدالجليل شلبي ،عالم الكتب بيروت ،ط1/1988م
- 37 -معرفة القراء الكبار ،شمس الدين الذهبي دار الكتب العلمية ،بيروت ط1/ 1997م
- 38 -معاني القرآن الفراء،تح أحمد النجاتي وآخرون، عالم الكتب بيروت، ط3/ 1983م
- 39 -معاني القرآن وإعرابه للزجاج ،تحقيق د عبدالجليل شلبي ،عالم الكتب بيروت ،ط1/1988م
- 40 -معرفة القراء الكبار ،شمس الدين الذهبي دار الكتب العلمية ،بيروت ط1/ 1997م
- 41 -مغني اللبيب لابن هشام،تحقيق دمازن المبارك، دار الفكر بيروت، ط6/ 1985م
- 42 -المقتضب للمبرد،تحقيق عبدالخالق عزيمة ،وزارة الأوقاف المصرية،ط1/ 1994م
- 43 -النجوم الزاهرة في أعيان مصر والقاهرة لابن تغري بردي ، طبعة دار الكتب القاهرة 1936م
- 44 -الهداية إلى بلوغ النهاية مكي القيسي ،تحقيق مجموعة من البحوث بإشراف د.الشاهد البوشيخي،ط بالشارقة ،2008م
- 45 -همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،جلال الدين السيوطي، تح د عبد الحميد هنداوي،المكتبة التوفيقية مصر 2003م
- 46 -وفيات الأعيان لابن خلكان ،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة مصر،ط1/ 1978م

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of JLABW and/or the editor(s). JLABW and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.